طالب بتأسيس شركات استثمارية وصناعية وعقارية ذات طابع خاص لتنويع مصادر الدخل وإنهاء أزمة القضاء

الكندري: 17 ألف مواطن ومواطنة عاطلون عن العمل والحكومة «مكانك سرّ» ويجب تشجيع الشباب على العمل الاستثماري

دعا مرشح الدائرة الثالثة المحامي عبدالله أحمد الكندري إلى إعادة فلسفة التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص لاسيما مع ارتفاع معدلات البطالة التي تجاوزت وفقا لآخر إحصائية صادرة من الإدارة العامة للإحصاء 17 ألف عاطل وعاطلة عن العمل والحكومة «مكانك سر»، مؤكدا أن هذا الاعتراف الحكومي ينذر بكارثة مستقبلية إن لم يتم التعامل معه بشكل جدي لاحتوائه.

وشدد الكندري خلال لقائه مع الصحافيين يوم أمس الأول في مقره الانتخابي بمنطقة العديلية، على ضرورة البدء بعملية «التكويت» في القطاع الخاص، وسن قوانين مرنة تساهم في توفير فرص عمل جديدة، لافتا إلى «أهمية أن تتوجه الدولة لتأسيس شركات استثمارية وصناعية وعقارية ذات طابع خاص واستقلالية وميزانية خاصة، يكون هدفها الرئيسي تنويع مصادر الدخل وإشراك تلك القطاعات في التنمية وإنهاء أزمة البطالة».

وبين الكندري «أن حجم البطالة الحالي للعاطلين عن العمل ارتفع من 15154 عاطلا عام 2014 إلى 17269 عاطلا عام 2015، وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي 14,0٪، حيث ارتفع عدد العاطلين بين الذكور من 2669 إلى 3236، وكذلك ارتفع عدد العاطلات بين الإناث من 12485 إلى 14033».

ومن جانب آخر لفت الكندري إلى ضرورة الابتعاد عن الاستثمار في المشروعات الاستهلاكية، وطالب الكندري السلطتين «بضرورة العمل على الإسراع في تطبيق وإنجاز الصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والموجه لدعم الشباب وتشجيعهم على العمل الاستثماري وعمل مشروعات توفر المزيد من فرص العمل»، موضحا «أن الشباب يشكلون ما نسبته أكثر من 67٪ من المجتمع، مما يحتم على السلطات المعنية العمل لكي تتخطى كل التحديات لاحتضان الشباب لنصل إلى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من خلال رعايتهم وتحقيق أهدافهم».

وأشار إلى «أهمية التوجه لتأسيس الشركات المساهمة المعنية ببناء محطات الكهرباء والماء والمدن الإسكانية والعمالية، لاسيما مع وضع آلية مناسبة لتمويل مشروعات الخطة التنموية»، مطالبا الحكومة بأن ترفع يدها عن القطاعات الاقتصادية لتشجيع القطاع الخاص الجاد وتمكينه من المشاركة في المشروعات التنموية.

وتابع أن «أهمية المشروعات الصغيرة والتي يبرز دورها في تحقيق التنمية وإصلاح هيكل الصناعة، إضافة لمساهمتها في تشغيل اليد العاملة وتعبئة المدخرات الفردية وتعظيم حصيلة الصادرات وتحقيق العدالة في التنمية الإقليمية، كما أنها تلعب دورا هاما في إيجاد نوع من التكامل في التنمية الصناعية، فضلا عن أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي».

وقال الكندري «يجب أن ندرك أهمية القطاع الخاص ونعي دوره في التنمية، وأن المشاريع الصغيرة تحقق نقلة اجتماعية للطبقة الوسطى، من خلال تحويلها إلى طبقة منتجة تساهم في تدعيم الدخل القومي للمجتمع، كما توفر مصدر دخل جديدا للأفراد وتعمل أكثر على الاستعانة بالأيدي العاملة الوطنية بعد اكتساب الخبرات اللازمة من خلال العمل في المشاريع الصغيرة».

وحول إعادة تأهيل البنية التحتية لمناطق الكويت، قال الكندري يجب إعادة النظر في كل المناطق لتتواكب مع الخطة التنموية ومشاريع التنمية المقبلة عليها الكويت، حتى لا يتعطل تنفيذ هذه المشاريع بسبب ضعف البنية التحتية، لافتا إلى أن عددا كبيرا من المشاريع الإنشائية متوقفة عن التنفيذ ومشاريع راهنة لم تسلم في مواعيدها.

وبين الكندري أن «بعض الجهات الحكومية تنتهج مبدأ التلكؤ في تبريراتها المستمرة نتيجة عدم إنجازها المشاريع الإنشائية، مؤكدا عدم وجود مشروعات جديدة لتطوير البنى التحتية باستثناء بعض المشاريع التي مازالت قيد الإنشاء منذ سنوات»، علما أن الجانب العمراني يتطلب دراسة وتقييم قبل الشروع في الإنشاء، موضحا أن تطوير البنى التحتية يحتاج إلى خطة قابلة للتحقيق على أرض الواقع.

وعن تنامي ظاهرة الازدحام المروري، أكد الكندري أن تنامي ظاهرة الازدحام المروري لا يمكن حلها بتوسعة بعض الشوارع الرئيسية فقط، لافتا إلى أن جميع الجهات الحكومية يتحملون مسؤولية إيجاد الحلول اللازمة لقضية الازدحام المروري، لاسيما أن هناك دراسات عديدة صرف عليها مئات الآلاف ولم تجد نفعا.

ولفت الكندري إلى أن على وزارة الأشغال العامة الالتفات إلى تطوير الدائري الرابع لفك الازدحام المروري كإنشاء نفق أو جسور علوية كما هو معمول حاليا بمشاريع الطرق الحالية، مطالبا بإعادة دراسة شوارع المناطق الجديدة بحيث تكون واسعة لاستيعاب السيارات مستقبلا.

وبالنسبة لتصريحه عن وجود هدر كبير في المياه، كشف الكندري أن «كمية المياه التي تهدر يوميا تصل إلى حوالي 20٪ من الإنتاج اليومي البالغ 380 مليون غالون، وإن قيمة المياه التي يجري هدرها تجاوزت 760 ألف دينار يوميا»، موضحا أن اللجنة البيئة في المجلس البلدي أوصت الجهات الحكومية وخصوصا المدارس والجامعات الحكومية والأهلية والفنادق بضرورة القيام بتدوير المياه لتكون صالحة ويعاد استخدامها مجددا للزراعة.

وقال الكندري إن هناك العديد من الحلول لمشكلة هدر المياه ومنها «تنمية المصادر المائية، سواء الجوفية العذبة أو قليلة الملوحة أو المياه العذبة المقطرة من مياه البحر، وذلك لتلبية احتياجات السكن ومواجهة نموهم المستقبلي، وتركيب المرشدات في المباني (السكن الخاص، التجاري، الاستثماري، الحكومي).

مرشح الدائرة الثالثة المحامي عبدالله أحمد الكندري

قيمة هدر المياه يومياً تجاوزت 760 ألف دينار.. والحل تركيب المرشدات في المباني

على الحكومة رفع يدها عن القطاعات الاقتصادية لتشجيع القطاع الخاص وتمكينه من المشاركة في المشروعات التنموية

دراسات مرورية صرف عليها مئات الآلاف ولم تجد نفعاً في حل الأزمة في شوارع الكويت

عدد كبير من المشاريع الإنشائية متوقف عن التنفيذ وأخرى متأخرة بسبب تردي البنية التحتية

طالب بإيجاد بدائل للدخل غير النفط

الضويحي: اللجان الاقتصادية في السلطتين مطالبة بخطط تتوافق مع المرحلة المقبلة

أكد مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية عبدالله فهد الضويحي ان تنشيط الاقتصاد وتفعيل دور القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الاجنبي والوطني هي على رأس الأولويات والحزم الاقتصادية التي ستكون باكورة اقتراحاته النيابية في حال تشرف بتمثيل الامة.

وقال الضويحي في تصريح صحافي أؤكد على اهمية الحفاظ على ثروات البلاد لاسيما النفط وأن نضع الخطة والتركيز على مجال المشروعات المتعلقة في الجوانب النفطية ونخلق محاور في مختلف المجالات الاستثمارية اذ يمكن لرواد الاعمال والتجارة ان يحصلوا على خدمات اكثر مثل الارشاد والتمويل فانخفاض اسعار النفط يدعونا الى اعادة النظر في المشاريع الاقتصادية بشكل عام، حيث يتطلب الامر ان نتوسع في بناء وتشغيل الوحدات والمصافي النفطية وندفع في اتجاه اقرار القوانين المتعلقة في هذا الجانب.

وأشار الضويحي الى ان الحكومة عليها ان تضع الخطط عبر اللجنة الاقتصادية الوزارية ومؤسسة البترول الوطنية في رسم سياسة مستقبلية تراعي نظر ما تعيشه الدول من انخفاض اسعار النفط وما الخطط التي خرجت بها اللجان المختصة سواء في مجلس الوزراء او مجلس الامة في هذا الجانب.

وأضاف «الوضع الاقتصادي حذر منه خبراء الاقتصاد في العالم منذ فترة ليست بالبسيطة لذلك على اعضاء السلطتين خاصة اعضاء اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الامة ان يصبوا اهتمامهم نحو رسم السياسات الاقتصادية الواجبة في ظل هذه الظروف التي تعاني منها الكويت وذلك يتطلب وضع خطط لمعالجة سوء الإدارة، ورسم السياسات الاقتصادية والتنموية والابتعاد عن الاستمرار في استخدام الاستراتيجيات القديمة التي كانت صالحة في الماضي وتطبيقها على الواقع الحاضر دون تغيير، علما بأن الأساس في نجاح الادارة والخطط الاقتصادية هي المرونة في التعامل مع الظروف والمعطيات وقدرتها على التغيير وفقا للزمان والمكان».

وزاد من غير المنطقي ان نستمر ما يقارب ستين عاما دون ايجاد بديل للنفط في تنمية الاقتصاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي على الثروة النفطية، فهي تشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي، فالكويت تنتج يوميا 2,9 مليون برميل نفط، بالإضافة الى الصناعات النفطية لتغطية احتياجاتها واحتياجات الفرد ولا يوجد اي مصدر آخر غير الثروة النفطية.

واستطرد: «اننا جميعا في قارب واحد لإصلاح الوضع الاقتصادي حتى نتجنب ما يمكن ان يحدث من تداعيات اذا استمر الوضع في انحدار المداخيل».

وشدد على ضرورة العمل الجماعي من اجل صالح الاقتصاد الكويتي وإجراء الاصلاح الاقتصادي مع اقل ضرر ممكن على المواطنين والحفاظ على مستويات دخولهم داعيا في الوقت نفسه الى البدء في الاصلاح لأن الوقت ليس في صالحنا.

ضرورة العمل الجماعي من أجل صالح الاقتصاد الكويتي وإجراء الإصلاح الاقتصادي مع أقل ضرر ممكن على المواطنين

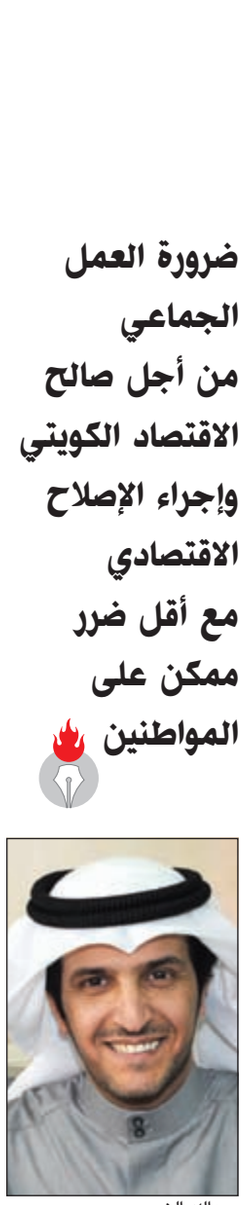
عبدالله الضويحي

وزارة التربية

إعلان
عن وظائف شاغرة بوظائف الهيئة التعليمية للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧

تعلن وزارة التربية عن حاجتها إلى معلمين ومعلمات من غير الكويتيين للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ حملة المؤهل الجامعي للعمل بقطاع التعليم العام في التخصصات التالية :

التخصص	معلمين	معلمات	ملاحظات
اللغة العربية	✓	–	
اللغة الإنجليزية	✓	–	
اللغة الفرنسية	✓	✓	
الرياضيات	✓	✓	
الكيمياء	✓	–	
الأحياء	✓	–	
الفيزياء	✓	–	
الجيولوجيا	✓	–	
التربية البدنية	–	✓	
التربية الفنية	✓	–	
التربية الموسيقية	✓	✓	

أولاً: يتم استثناء الخبرة لجميع التخصصات لفئات (رعايا دول مجلس التعاون الخليجي - المقيمين بصورة غير قانونية).
ثانيا: يتم استثناء الخبرة في تخصصي (التربية البدنية/ التربية الموسيقية) لجميع المتقدمين.
ثالثا: يتم التدرج في سنوات الخبرة لتصبح عامين للتربوي وثلاثة أعوام لغير التربوي في التخصصات التالية:
١- اللغة العربية (ذكور فقط). ٢- اللغة الإنجليزية (ذكور فقط). ٣- اللغة الفرنسية (ذكور وإناث).
٤- الرياضيات (ذكور وإناث). ٥- العلوم بفروعها (ذكور فقط). ٦- التربية الفنية (ذكور فقط).

شروط وملاحظات عامة لجميع المتقدمين:

١- ألا يقل تقدير المؤهل العلمي عن جيد.
٢- ألا يزيد عمر المتقدم عن (٤٥) عاماً باستثناء المتقدمات للعمل معلمات تربية بدنية ألا يزيد على (٣٠) عاماً.
٣- لا يتم استقبال أي طلب للتوظيف إلا بعد توافر جميع المستندات وفق الإعلان.
٤- لا تقبل طلبات حملة سمات الزيارة.
٥- عند استقبال الطلبات يجب أن تكون المؤهلات العلمية وكشف الدرجات مصدقة من الجهات الرسمية بصحة البيانات من المكاتب الثقافية لدولة الكويت ببلد التخرج.
٦- يتم استقبال شهادة الخبرة الحكومية والخاصة بالتعيين فقط وليس بنظام الحصة والأجر وتكون موثقة من الجهات الرسمية.
٧- معادلة المجلس الأعلى للجامعات الخاصة للشهادات الصادرة عن الجامعات الخاصة في جمهورية مصر العربية.
٨- يجب إحضار نسخة طبق الأصل عن الشهادة وكشف الدرجات وإفادة بالانتظام مصدقة من الملحق الثقافي الكويتي للشهادات الصادرة عن المملكة العربية السعودية.
٩- عند التقديم لطلب العمل بوزارة التربية يجب إحضار بطاقة الأحوال الشخصية لرعايا المملكة العربية السعودية وما يعادلها لباقي رعايا دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.
١٠- صورة شخصية واحدة مقاس ٤×٦ سم.
١١- توافر جواز السفر وصورة عنه والبطاقة المدنية وصورة عنها للوافدين.
١٢- موافقة مبدئية للعاملين بالمدارس الأهلية (الخاصة) أو من القطاع الخاص معتمدة من الكفيل بالإضافة إلى صورة اعتماد توقيع الكفيل.

تقدم الطلبات خلال الدوام الرسمي اعتباراً من نشر الإعلان على العنوان التالي (إدارة الموارد البشرية - صالة استقبال المراجعين بمبنى الوزارة رقم (٢) - الشويخ) مصحوباً بها المستندات المنوه عنها بأعلاه وسيتم إجراء مقابلات شخصية للمرشحين وفقاً للشروط المعمول بها في الوزارة.

والله ولي التوفيق،،،

وكيل وزارة التربية